20040225-0004-2

تحاليل الحمض النووي على حساب الأهل؟

صعوبات تعترض تحديد تاريخ الوفاة

زينب غصن

لمن الهياكل العظمية الثمانية التي اكتشفت في شرق صيدا؟ ومتى تمّت الوفاة بالتحديد؟ الإجابة عن هذين السؤالين يشكل محور حل لغز المقبرة الجماعية المكتشفة قبل يومين.

الوصول إلى هذه الإجابة ليس سهلا بسبب قدم العظام مما يصعب تحديد سنة الوفاة بدقة بالوسائل المتوفّرة محلياً وارتفاع عدد المفقودين ممن يحتمل أن يكونوا معنيين في هذه القضية.

ما هو مؤكد حتى الآن بحسب النائب العام الاستئنافي في الجنوب القاضي عوني رمضان «أن الخطوة التالية ستتمثل في فرز الهياكل والثياب ومحاولة ترميم هذه الهياكل وتحديد جنسها وعمرها ثم يتم إرسال عينات من كل هيكل عظمي إلى مستشفى الجامعة الأميركية لإجراء فحص للحمض النووي (دي.أن.إي) يمكن لاحقاً من تحديد هوية الجثة في حال مقارنتها مع عيّنات من أهالي مفقودين». ويشير لـ«السفير» إلى ضرورة «أن يقوم الأشخاص الذين يشكون بعلاقة لهم مع الجثث المكتشفة بإجراء الفحص النووي لأنفسهم على حسابهم لتتم لاحقاً مقارنتها بنتائج فحص الجثث». غير أنه يستبعد «أن ترسل هذه العينات إلى مستشفى الجامعة قبل يوم السبت المقبل لحين الانتهاء من المراحل السابقة لاسيما وأن هناك حاجة لتنظيف العظام المكتشفة من عظام بعض الحيوانات التي تبين أنها كانت موجودة معها».

وأشارت رئيسة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان وداد حلواني إلى امتلاك اللجنة للوائح تتضمن أسماء المخطوفين وتاريخ الخطف ومكانه إن كان معروفا يمكنها أن تحصر أكثر الأشخاص المحتملين في حال حددت فترة وفاة الجثث المكتشفة بدقة». غير أن حلواني أكدت ان الأهالي لا يمكنهم أن يجروا فحص الحمض النووي المكلف مالياً ما لم تطلب الدولة منهم رسمياً ذلك ليتم استخدامها لاحقا علما أن كلفة هذا الفحص تبلغ حوالى ٢٠٠ دولار.

أما في ما خصّ موضوع تحديد الفترة التي تمّت فيها وفاة هؤلاء الأشخاص فيؤكد رمضان أن التقارير التي وصلته حتى الآن تشير إلى ما بين العامين ٨٢ و٨٤ بسبب نوعية الأشرطة التي أوثقت بها أيدي المتوفين.

ويبدو أن قدم الفترة التي تعود إليها الهياكل العظمية المكتشفة يجعل من الصعب تحديد تاريخ الوفاة بدقة. ويقول الطبيب الشرعي المشرف على تحليلها الدكتور عفيف خفاجة «ان العظام متحللة بشكل كبير وهي تتحطم وتتفتت بسهولة لذلك من الصعب جدا تحديد فترة الوفاة وكل ما قيل حتى الآن مجرد تكهنات. وهي تحتاج لدراسة متعمقة جداً يقوم بها خبير أنتروبولوجيا (علم إناسة) وليس الطبيب الشرعي».

ويتفق رئيس الجمعية اللبنانية للطب الشرعي الدكتور أحمد المقداد معه في الرأي «فتحديد عمر عظام قديمة يبقى دائما عرضة لهامش من الخطأ يختلف بحسب المدة التي نتحدث عنها. فبالنسبة لعظام تعود إلى مئة عام تقريباً قد يصل هامش الخطأ إلى عشر سنوات وبالنسبة لعظام تعود إلى بضع مئات من الأعوام قد يكون الهامش مئة عام. أما بالنسبة لهذه الحالة والتي قد تعود إلى أكثر من ٢٠ سنة فإن هامش الخطأ في تحديد سنة الوفاة قد يصل إلى خمس سنوات على الأقل». ويشير إلى دخول عوامل عدة في تحديد عمر اهتراء الجثة كعامل المناخ الذي حفظت فيه والتربة ونوعيتها ولكل منها دراسات غير متوفرة في لبنان.

ويتم في الخارج اعتماد تقنيات خاصة وأكثر تطوراً لمعرفة نسبة الدهون في العظام والتي تختفي بعد أكثر من عشر سنوات على الوفاة كما أن أنواعا من البروتينات لا تبقى لأكثر من خمس سنوات.

أما في ما خصّ التعرف على جنس وعمر الجثث المكتشفة فيشير خفاجة إلى سهولة ذلك من خلال البحث عن عدد من العلامات الفارقة. فبالنسبة لحجم وشكل الجمجمة «فإن عظم جمجمة المرأة ناعم وشكله أكثر استدارة من جمجمة الرجل المفلطحة في الخلف. كما أن جبهة المرأة عامودية مع نتوّات عظمية على الحاجبين غير ظاهرة في حين تكون جبهة الرجل أكثر انحناء إلى الأمام مع نتوّات عظمية ظاهرة. إلى ذلك يمكن التمييز بين الرجل والمرأة من خلال عظام الحوض حيث تكون فتحة الحوض أكبر عند المرأة ومثلثة أو دائرية عند الرجل. كما أن العظام الحرقوفية (عند الورك) مائلة للخارج عند المرأة وعمودية عند الرجل. أما لجهة تحديد سن الجثث فيتم ذلك بسهولة من خلال طول العظام ونسبة تعظمها (تصبح أكثر قساوة مع العمر) وكذلك من خلال فحص الأسنان».

وسيتم البحث أيضاً بالنسبة للجثث المكتشفة عن علامات فارقة ككسور قديمة في العظام أو شكل الأسنان والتي يمكن أن تقارن لاحقاً بملفات أسنان بعض المفقودين المحتملين».

وفي سياق آخر قال القاضي رمضان «إنه تمّ تفجير قذيفة من عيار ١٠٦ ملم في البئر كما تم رمي أبقار وحيوانات أخرى نافقة مع الجثث»، لكن المؤكد حتى الآن «أنه تمّ اكتشاف زوج أحذية نسائي واحد وجمجمة صغيرة قد تكون عائدة إلى إمرأة أو طفل لكن تحاليل الطب الشرعي هي التي ستحدد ذلك».